



الحزب الاشتراكي

المكتب السياسي

المذكرة الجوابية عن سؤال تفعيل الجهوية

يؤطر لمستقبل الجهوية بالمغرب، ابتداء من ثالث يناير 2010، مبادرتان : الأولى تتمثل في تشكيل لجنة ملكية استشارية ، وهذا بعد استراتيجي؛ والثانية ترتبط بمساءلة المنظمات الحزبية عن آليات التفعيل وفق توجهاتها المختلفة ، وهذا بعد سياسي .

المبادرتان تشيران من وجهة نظر الحزب الاشتراكي إلى التغيير الجوهرى في شأن التدبير المجالى بالمغرب، إذ تدلان على تبني الحكم المركزي إشراك المجتمع من خلال أحزابه، لأول مرة بعد مرور 12 قرنا على الأقل، في معالجة أهم اختصاصاته. وبذلك تشكل المبادرتان حدثا تاريخيا استثنائيا ، يستوجب التجاوب الملائم في الحاضر والمستقبل . ينطلق الحزب الاشتراكي في هذه المذكرة الجوابية حول السؤال المركزي المتعلق بآليات التفعيل الجهوي ببلدنا، من قناعة أساس، هي أن ورش الجهوية، كونه في بداياته الأولى، سيظل مفتوحا، لهذا و بعد توصيف المبادرتين الملكيتين في السياقين الوطني والدولي يتقدم بمقترحات أولية فقط، نورد منها إنشاء مرصد وطني مستقل قادر على توفير بنك المعلومات الضروري بالإضافة إلى اشتغاله بالتوثيق ، دون إغفال التحيين المستمر للمشاريع.

الدلالات الخمس لسؤال الجهوية الجديد:

يخضع تدبير المجال المغربى، على الدوام، لموقعه الجغرافى الذى يعتبر الملتقى العالمى المتفرد من حيث الارتباط مع القارات، ومع البحار، من جهة، و لتنوعه الجيومورفولوجى والبيولوجى والمناخى، من جهة أخرى.

كانت المبادلات التجارية عنوان المعاملات القائمة فوق التراب الوطنى على توالى العصور، وهذا ما جعل الامتزاج ما بين ثقافات مختلفة أحد المعطيات الثابتة. وبالتالي ففي سياق التحولات البيئية والاجتماعية، والمنعطفات الوطنية والدولية تتوالى التحالفات والصراعات المؤسسة لأوضاع متعددة ومتنوعة، وكان ازدهار المغرب يتزامن، تاريخيا مع فترات النظام المجالى المنسجم والمتكامل مع النظام المركزى، والعكس صحيح .

في نهاية العشرية الأولى من القرن 21، تشكل المجال المغربي نتيجة للانفجار الديمغرافي الموازي للهجرة من مناطق شاسعة، و التجمع، بشكل فوضوي، على طول الخط الساحلي الرابط بين القنيطرة والجديدة " 250 كلم من أصل 3554 كلم " خاصة مما خلق نوع من الاكتظاظ المرهق. هكذا انتقلت ساكنة الدار البيضاء- مثلا- من 25000 إلى ما يناهز 4 ملايين نسمة في أقل من مئة سنة. في نفس الفترة تحول نمط العيش في اتجاه تصاعد الاستهلاك بوتيرة تتجاوز بكثير النمو الاقتصادي، وبالتالي لا حاجة إلى مزيد من الإحالات الإضافية من أجل ربط استنزاف الثروات الطبيعية - المتزامنة مع اتساع الفوارق الاجتماعية - بالتحويلات الديمغرافية والثقافية المندرجة في قضية غير مضبوطة. يعيش المغرب بوضوح على إيقاع اضطراب يفرض مراجعة شكل التعاطي مع المجال، وهذا- بالضبط ما ترمز إليه المبادرتان الملكيتان المسجلتان في مقدمة هذه المذكرة.

فتحقيقا للتجاوب اللائق مع الحدث الحضاري الذي صنعه رمز السيادة الوطنية يوم ثالث يناير 2010 ، يتبنى الحزب الاشتراكي، في التعامل مع آليات تفعيل الجهوية، منهجية علمية ، دون نفي بعض المحاسن النسبية الخاصة ببعض التجارب المتعلقة بتدبير المجال . كما أن الحزب يثير انتباه المهتمين بالموضوع إلى تجنب الارتكان إلى الوصفات الجاهزة. ومن هذا المنطلق، ولبورة رؤية أعمق، ينبغي استحضار دلالات المبادرتين من خلال المحطات الخمس التالية:

- المبادرتان تفرضان أولا الانتقال من مقولة التجديد إلى فعل التغيير الذي تمليه على الأقل مجرد نية الإشراك في معالجة ملف المجال بالمغرب؛
- المبادرات تتضمنان وجود مسؤوليات مشتركة رغم تفاوت درجاتها، سواء تعلق الأمر بالحصيلة أو بصنع البديل؛
- المبادرتان تندرجان في البحث عن المنظومة السياسية والمجتمعية والثقافية المناسبة من أجل التصدي لمعالجة التنوعين الطبيعي والبشري في علاقة مع التفاعلات البيئية الشمولية سواء الوطنية أو الدولية؛
- المبادرتان تنتمیان بالضرورة لوسائل إنجاز مشروع ترتبط قيمته بسلامة أهدافه القابلة للتنفيذ وفق شرط المستوى البشري خاصة؛
- المبادرتان تبرزان جدوى استخلاص العبر من الماضي لتشييد المستقبل .

الجهوية :

من المسلمات القول إن التاريخ زاخر بالتجارب المنتسبة للتدبير المجالي تحت عنوان الجهوية والمركزية ، وهذا ما يؤكد الواقع حتى بداية الألفية الثالثة . ففي كل العصور تعلن شتى المجتمعات البشرية حسن اختياراتها المختلفة، لكن سرعان ما تنهار، وذلك ما حصل حتى للإمبراطوريات العظمى، مثل الإمبراطورية السوفياتية، سابقا، بسبب تعثرها على وجه الخصوص في تدبير مجال نفوذها.

وبناء على هذا، تتضح أهمية استخلاص العبر من فشل الحضارات المتتالية بغية الانفلات من فخ العولمة المؤثر على البيئة والبشر إجمالا، وهذا قبل بناء المنظور المجالي

التنموي بالمغرب تجنباً لتكرار التجارب الهشة في بلد يرغب قائده المفدى في قفزات نوعية جادة .

تثبت القراءة الكونية ارتفاع التهديدات الطبيعية . و ما يزكي هذه القراءة مستجدان :
المستجد الأول: خلال القمة المنعقدة في دجنبر 2009 بكوبنهاغن تأكدت حتمية اعتماد المجتمعات الضعيفة على نفسها من أجل مواجهة آثار التغيرات البيئية والمناخية على مصيرها أولاً ؛

المستجد الثاني: استمرار الركود الاقتصادي وارتفاع وتيرة الانزلاقات في الهشاشة الاجتماعية .

كل من هذين المستجدين سيتحتم على صناع القرار السياسي تجنيد أموال القوة العمومية لمعالجة إفلاس الأجهزة المصرفية، مما يبرز معه الاقتناع بالبحث السريع عن البديل التنموي ثانياً .

المستجدان الفارطان يبرزان أهمية توصيف الحاصل:

في سنة 1987، انتهى الجدل حول التنمية المستدامة وفق تقرير السيدة بورتلاند، رئيسة المنتدى العالمي للبيئة آنذاك، التي أكدت على " التنمية الكفيلة بتلبية الحاجات الآنية دون رهن قدرات الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها "؛

بعد انهيار جدار برلين وتفكك المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، ابتداء من سنة 1989 ، انعقدت قمة الأرض بربو سنة 1992، فتبنت المنظومة الدولية " استراتيجية تلاوم البيئة مع التنمية " بتزامن مع تحرير المبادلات التجارية والعالمية فتراكمت الاتفاقيات والبروتوكولات ومسودات التعاون حول البيئة، حينها نالت ميكانيزمات السوق صفة قوانين بواسطة تزكية يدعمها تخدير وعود المجتمع الاستهلاكي، بوضع الفرد أمام المجتمع من خلال قراءة تجارية لحقوق الإنسان، وتقديم المال على الاقتصاد، وتقديم الاقتصاد على السياسة، فصار التدهور البيئي، بفعل الضغط المطرد على الموارد والأوساط الحيوية - في غياب الالتزام بالاحتراس وبالوقاية، بل حتى باستصلاح الأوضاع - أمراً محسوماً .

المستجدان لا يمثلان في الحقيقة إلا خلفية عادية في مسار تاريخ التمييز المجالي الطويل، هذا التمييز الذي كرسه أفكار استعمارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وحتى حقوقية بصفة أو بأخرى، منذ الثورة الصناعية بالخصوص .

المستجدان يلتقيان في ربط الانزلاقات المتجددة والمتنوعة في الشكل والخطاب بوضع لغم واحد في الجوهر والفعل يتمثل في لغم التجويه (مصدر فعل جهة). ولهذا، بدون أي تردد، يعتبر تجاهل هذا اللغم عند توظيف الجهوية من جديد أمراً خطيراً يفقد الجهوية فلسفتها الحقيقية للمراهنة على تحقيق رهانات فردية أو فئوية عابرة، إما بوعي أو بدون وعي، وهذا التجويه يشكل جريمة في حق المستضعفين في الحاضر، وفي حق البشرية جمعاء في المستقبل القريب، وبالنتيجة ، ليس هناك ملجأ لبلد كالمغرب، من البحث عن آليات تفعيل لجهوية متكاملة تنمويًا مع الإطار المركزي. هذا ما يؤكد حصاد ما تم زرعه خلال القرون الماضية كونيا ووطنيا .

المرجعية المغربية لاستنتاج آليات التفعيل:

1 - علاقة تدبير المجال بالحصاد في تاريخ الوطن:

- أ - تدبير المجال من خلال أربعة أنظمة :
- تنظيم منسجم تلقائي " مجموعات بشرية فوق مستوطناتها "، وهذا الوضع يمتد إلى الفتح الإسلامي؛
 - نظام منسجم مضبوط سياسيا بعد نشأة الدولة الإدريسية / فترة الازدهار؛
 - نظام منسجم مضطرب ابتداء من القرن 15 وحتى الغزو الاستعماري 1866 ؛
 - نظام استراتيجي، اقتصادي- أمني- اجتماعي بتفاوت أهمية كل عنصر، ابتداء من عهد الحماية، وهو ما يفسر تبني تقسيم المغرب إلى مغرب نافع ، ومغرب غير نافع .
- ب - الحصاد الناجم عن هذه الأنظمة :
- الازدهار في فترة النظام المنسجم المضبوط؛
 - الانحطاط في فترة الاضطراب؛
 - انتعاش نسبي في فترة النظام الاستراتيجي، الممتدة لحد الآن، المتقلبة التوجه حسب الظروف.
- يواكب التطور الحاصل المزيد من الثنائيات المجالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، رغم اتساع الفوارق وهشاشة النسيج الاقتصادي الهيكلي الناتج عن تحولات القواعد الدولية الحالية، فحتى الفئات المتضررة تدعم بوعي، أو بدون وعي المسلسل الذي ينتج النمو ولو على حساب التنمية .

2 - الإشكالية المزدوجة المطروحة:

- أ - إشكالية التعامل مع المجال:
- بكل تجرد و موضوعية، يسعى المغرب، بنهج إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية مهيكلية، إلى تحقيق تنمية بشرية، لكن تراجع خلال العشرية الأولى من القرن 21 من المرتبة 101 إلى المرتبة 130 في ترتيب " منظمة الأمم المتحدة للتنمية " يشير إلى ضرورة مراجعة المشروع المغربي في الجوهر، وفي هذا الصدد يضاف تراجع الرأسمال الطبيعي إلى تواضع وسوء توزيع الرأسمال المنتج ، لتلخيص الإشكالية المطروحة في الاعتقاد بأن البحث عن حلول للمشاكل يتم في منطقتي إثارتها، وبالتالي يفهم سبب تراكم شتى أشكال العجز، فليس هناك، في الحقيقة، بديلا عن استعادة التوازنات المجالية لفتح آفاق التنمية الدائمة .

- ب - الإشكالية الشمولية الجديدة :

يتوافق العالم أجمع على وضع التحولات البيئية في جدول أعماله، ويواجه ارتفاع وتيرة انتقادات الطبيعة حاليا بالتركيز على مقاومة الركود الاقتصادي، هذا بالنسبة للمغرب على الأقل، الذي يرتبط بصناعة القرار المؤثر على الأحداث الدولية من دون أن ينتمي إليه.

تدل التحولات المناخية على ضرورة اتخاذ إجراءات مضبوطة، فعلى سبيل المثال، تتراجع الحصة المائية الفردية السنوية في محيط اضطراب التساقطات المطرية الناجم عن تغير المصدر المائي، وعن توزيع جديد حسب الفصول والمكان، وعن ارتفاع الإيقاع، وعن تقلص المدة الزمنية، الخ، فبإكواب هذا التحول تناوب الفيضانات مع الجفاف.

يظل مصير المغرب، وان نجحت المنظومة الدولية في تبني مشروع تعاون للحد من مخاطر التحولات البيئية، مرتبطا بمقاربة جديدة في إعداد التراب الوطني، أساسها حقيقة المياه الحالية والمرتبقة، علما أن الموارد المائية تتحكم في التوزيع السكاني وفي الأنشطة البشرية و العلاقة مع باقي المكونات البيئية، هذا ما يؤكد بالطبع ضرورة التخلي عن التجوية / اللغم / الطعم، ونهج سياسة الجهوية الموثوق في صحتها.

3 - المنظومة الواجب اعتمادها في تحديد آليات تفعيل الجهوية:

أ - الثوابت :

- دعم المقومات المتمثلة في العقيدة وفي الوحدة الوطنية، وفي الالتفاف حول رمز الوحدة الوطنية، واعتبارها شرطا أساسيا لبلورة المكسب الكفيل بضمان المناعة في محيط دولي يتسم بفقدان الرؤية المستقبلية؛

- دعم المسلسل الديمقراطي تحت قيادة عاهل البلاد الذي فتح باب التغيير من خلال اتخاذ المبادرة المؤسسة للتشارك المجتمعي في تشييد الجهوية التنموية، في هذا السياق، يحق اعتبار الإصلاحات المؤسساتية أساس ضبط المعادلة السياسية البيئية الشمولية / المجالية والمجتمعية .

ب - الضوابط :

- تنمية دائمة تلبى الحاجات الآنية والمستقبلية؛

- الواقعية وقابلية المشروع التنموي الوطني المشترك للتنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والإمكانات والمؤهلات و الاكراهات الطبيعية والبشرية.

الإقتراحات

1 - متطلبات آليات تفعيل الأفقية للجهوية:

- إصلاحات دستورية لدمقرطة الجهة، والمحافظة على الثوابت المغربية؛
- إصلاحات اجتماعية وثقافية، خاصة ما يتعلق بمسألتي التنشئة والتأهيل اللتين يجب أن تخضعا للتجانس مع الثوابت ووحدة المغرب؛

- منح مبدأ تكافؤ الفرص، على مجموع التراب الوطني، أهمية بالغة، باعتباره الحافز الأساس لإعادة الانتشار الضروري المحقق لاستعادة التوازنات المجالية، وفي هذا الصدد

ينبغي مراجعة التوجهات الخاصة بإعداد التراب الوطني ، سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الأساسية أو الاستراتيجيات الفلاحية والصناعية و الخدماتية، أو الاختيارات المتحكمة في الصحة والتنشئة والتأهيل والسكن والتشغيل، وعموما فهذا الاقتراح يعتبر على رأس قائمة آليات التفعيل الجهوية الأفقية؛

- مراجعة النصوص التشريعية لمواكبة مغرب التوازنات المجالية؛
- التنسيق بين الجهات على المستوى الوطني .

2 - متطلبات آليات التفعيل العمودية:

- تتطلب سلامة التقطيع الترابي اعتماد معايير التكاملات الطبيعية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تحقق الإنصاف في مسألة استغلال الثروات، والاهتمام بالدعامات التي تتطلبها كل جهة؛

- توفير المعلومات التنموية وتوثيقها من أجل اتخاذ القرارات وتحيين المشاريع، وهذا عن طريق إنشاء مرصد وطني مستقل للتنمية الدائمة، ولاشك أن المرصد يعتبر حاجة ملحة ومستعجلة للتعاطي مع آليات تحيين الجهوية و تفعيلها بكيفية متجانسة مع المقاصد المعلنة من طرف كافة المعنيين بمصير المغرب، وعلى رأسهم جلالة الملك محمد السادس نصره الله؛

- ونظرا لعدم امتلاك المعطيات الحقيقية والكاملة، إن كانت حول المجال البيئي عموما أو المؤشرات التنموية يرى الحزب الاشتراكي أن مسألة التقطيع تحتاج إلى إشراك الخبراء من أجل إعداد خريطة تجريبية على أن ينحصر عدد الجهات ما بين 5 و 8 جهات، في أفق إحداث المرصد الخاص بالمعلومات؛

- وأخيرا فإن الحزب الاشتراكي يضع كل إمكاناته رهن إشارة الساهرين على الملف ، كما أن الحزب ينحني كعادته إجلالا لصانع الحدث ، ويضع نفسه رهن كل مهتم بهذا المشروع التاريخي .